

## إضاءة

# العنف الرمزي تبغاً وحجراً

محمد نزال

من قال إن أهل جنوب لبنان يُحبّون «شتلة التبغ»؟ لم يؤصّل أحد لهذا «الحُبّ الشائك» كما فعل المثقفون والشعراء... والسُّلطة من قبل ومن بعد. كيف يُمكن لمُزارع أن يتغرّك بما يُعتبره هو «الشتلة المرّة»؟ تلك الشتلة التي تُنتج «لقمة مغمّسة بالعرقّ والدم». كيف جرى الخلط بين الحُبّ (أو الحاجة) لمردود تلك النبتة وحُبّها لذاتها! أصبح الفصل صعباً. لقد تركزت صورة نمطيّة. هكذا يُصنّع الرمز المناطقي، يُكرّس بفعل الدعاية، فيُصبح أخيراً «هويّة». إنّه أقرب العنف الرمزي (على طريقة بيير بورديو) الذي يترجم من خلال «فرض دلالات مُعيّنة، بوصفها دلالات شرعيّة، حاجباً علاقات القوّة التي تؤصّل قوّته». تُدعم السُّلطة السياسيّة في لبنان هذه الزراعة، كما لا تفعل في زراعات أخرى أكثر حيويّة، إلى حدّ شراء المحصول بخمسة أضعاف سعره بحجة دعم المزارعين وترسيخ صمودهم في الأرض. تلك الأرض يُمكنها أن تُنتج زراعات أخرى، أكثر راحة، أطيب سمعة، أعلى منفعة، لكن هذا لا يحصل.

ما السبب؟ ابحت عن السُّلطة التي يتراوح أشخاصها، في أحسن الحالات، بين الجهل أو عدم الطموح، وفي الأسوأ تكريس قوّة «زبائنيّة» لهذا الزعيم أو ذاك. هناك «مؤتمر سنوي لشتلة التبغ». ربّما كانت تلك الشتلة بمثابة الملجأ الأخير في حقبة الاحتلال الإسرائيلي، للمصوم في الأرض حيث ندرة البدائل، ولكن أن تستمر كذلك بعد التحرير، بالخطابات الشاعرية نفسها، فهنا نقطة السؤال. أيّ مُزارع يُعرف أنّ الجهد المبذول في رحلة إنتاج التبغ، وهي الزراعة الأقسى هناك، يُمكنه أن ينتج، بالجهد نفسه، ثلاثة مواسم في زراعة أخرى. أيادٍ كثيرة نزت من ذاك

«المبهر» المعدني، بفعل شبك الشتلة قبل نشرها في الشمس، وعيون كثيرة مثقلة بالنعاس، قامت ليلاً إلى الحقل، ومعها مصابيح الإنارة، لتدارك «الندى» فوق النبتة لتسهيل لقطافها. لا وصف زراعي أقسى تجده في ذكريات أهل الجنوب. هذه هي أسطورة شتلة التبغ التي يتغنّى بها الشعراء. الأسطورة التي أصبح يُمكن ألا تكون قدراً... لكنّها ما زالت قدر الكثيرين.

إنّها ليست «الرمز المصطنع» (سلطويّاً) الوحيد في بلادنا. الحجّر العرسالي مثلها، وإن بشهرة أقل، نظراً إلى استهلاكه «برجوازيّاً» في بناء المنازل الفخمة، وذلك عكس التبغ المحلي، الذي يستهلكه غالباً من هم «تحت». قبل الأحداث الأخيرة في سوريا، وتدقّق اللاجئين إليها، لم يكن لعرسال شهرة

## العودة إلى تلك «الأشغال الشاقة» كما يصفها ابن عرسال مسعود عزّ الدين

إعلاميّة توازي شهرتها بالحجّر الذي يُقلّع من جردها الواسع. إنّه «حجّر الزينة» الفاخر. نظرة فضائيّة، بواسطة الإنترنت، على عرسال وجردها، تكشف لك تلك البقع البيضاء الكثيرة هناك، والتي لو اتصلت ببعضها، وربّما هذا يحصل مع الوقت، لأصبح الجرد مساحة بيضاء تماماً. الآن هناك دعاية إعلاميّة جديدة، تتحدّث عنها السُّلطة مجدداً، خلاصتها أنّ تحرير عرسال من «داعش» و«النصرة» سيُتيح للناس العودة إلى مقالعهم الحجريّة. العودة إلى تلك «الأشغال الشاقة»، كما يصفها ابن عرسال مسعود عزّ الدين. الأخير صاحب «معمل» حجّر، وكان يستفيد منه قبل الأزمة، ومع ذلك يُعترف أنّ هذا العمل «في غاية الشقاء، لكن ما البديل؟ أكثر من ذلك، نحن اعتدنا الأمر، وأصبح العرسالي مع الزمن يُحبّ هذا العمل وقد تماهى مع طبيعته. في بداية شبابي طمحت إلى عمل آخر، أن أذهب إلى عملي وأعود إلى المنزل مرتاحاً، وأن اتخلّص من العمل بالحجّر، لكنّ ليس لنا في هذه البقعة فرصة للأحلام».

الحديث عن الضرر البيئي لتلك المقالع، والسُموم المتطايرة على شكل غبار، فهذا مفروغ منه. أنت تُنقّص كتلة جبال في دورة اقتصاد ريعي، بشكل عشوائي، أملاً ألا تتبخّر تلك الجبال أو أن لا يكون للطبيعة ردّ فعل! لقد رضي الجميع لأبناء عرسال هذه المهنة. طُمِس طموحهم، هناك في أرياف الأرياف، بما يُناسب سُلطة لا تُريد أن تسمع مُطالبات. لا تُريد أن تفتح باباً لطموحات جديدة هناك، وفي عموم البقاع، وليظّل كلّ شيء على ما هو عليه. هكذا يُمكن فهم مصطلح «سوسولوجية الدولة» (بين المؤسسات والأفراد) لبوردو، حيث يتم اختيار «الخبراء» الذين يُشكّلون اللجان العموميّة (هناك

مجلس وطني للمقالع والكسارات في لبنان، مثلاً)، إن تظهر «المهّن التي يُرغّب في تثبيتها».

الأمر عينه، تقريباً، ينطبق على زراعة المنوعات في مناطق مختلفة في البقاع. جرى «ترميز» المنطقة بحشيشة الكيف (المجرّمة والمحزّمة). لم تبادر الحكومات المتعاقبة إلى تنظيم هذا «القطاع»، بتشريع الزراعة تحت عينها، للاستفادة من المحصول بطرق شرعيّة - قانونيّة، كما تفعل دول أخرى، إنّما اكتفت بملاحقة المزارعين والتصادم معهم، باستمرار، فلم تنقرض تلك الزراعة ولا جرى تنظيمها... وهكذا يتعايش الجميع مع الأمر الواقع، بلا حسم، مع «الرمز» الذي يُطبع على جبين المناطق.

وجهة نظر

## إدارة المناقصات صورة مشرّفة للإدارة اللبنانية

عصام نعمة إسماعيل \*

منذ تولي د. جان عليه مهامه مديراً عاماً لإدارة المناقصات وأصبح لهذه الإدارة موقعية في الحياة العامة، فلم تعد ممراً لتجاوز القانون والبصم على صفقات معدّة شروطها ومحدد مسبقاً من ترسو عليه. لقد أطلق د. جان عليه مقولة صارمة أنه يطبّق القرارات وفق أحكام القانون، لا يطوّع القانون لتتوافق مع القرارات وأهواء واضعيها، هي خارطة طريقه التي اتقن استخدامها فلم يساير ولم يهادن على حساب القانون، ولعلّ ملف مناقصة المعاينة الميكانيكية خير شاهد على اعتراضه على مناقصة شاءت الإدارة أن يكون شاهداً عليها ولكنه أبى ورفع الصوت عالياً مبيناً المخالفات التي تعثر بها، ولما أحييت على إدارة المناقصات صفقة استمداد معامل توليد كهرباء عائمة، لم يكتف بإعداد تقرير يفنّد المخالفات، بل قرر أن يرّد الملف إلى مصدره معلناً أنه ليس شاهداً على فتح الظروف لقراءة أرقام العروض المالية بل عمد إلى دراسة ملف الصفقة من الناحيتين الإدارية والفنية، ولما تبين له أنها غير منطبقة على قانون المحاسبة العمومية ولا على دفتر شروطها، أعلن أنه يتعذر عليه فض العروض المالية.

ينسجم موقف مدير عام المناقصات مع وثيقة بعيدا التي أوجبت تعزيز ودعم المؤسسات الرقابية لتؤدي دورها بشفافية ومهنية وبعيداً عن أي ضغوط، وأن تعمد الوزارات المعنية الحريصة على القانون إلى التجاوب مع ملاحظات إدارة المناقصات وأن تعمد إلى تصويب الصفقة بما يتوافق مع هذه الملاحظات. وما يؤسف أن نرى الوزارة المعنية تعمد إلى نقد قرار إدارة المناقصات علانية وكأنها خصم يجب غلبته في حلبة الصراع، مع أن الفريقين يفترض بهما أنهما متعاونان لخدمة المصلحة العامة، وهذا النقد العلني يؤدي إلى إضعاف الثقة بدور هذه الإدارة ويشكك بمصداقيتها وحرفيتها ما ينعكس سلباً على أداء دورها في حفظ المال العام وتصويب مسار الصفقات العمومية لتكون متوافقة مع القانون. ومن باب إنصاف إدارة المناقصات، نرى أن ما أثير حول

تقرير استمداد معامل توليد كهرباء عائمة، هو مجانب للواقع وغير صحيح وذلك للأسباب الآتية:

- لا يحقّ للوزارة أن تطوّع القانون ودفتر الشروط الخاصة بالصفقة بموجب تقرير تعدّه شركة استشارية تقاضت مبالغ مالية لقاء عملها.

- إن إدارة المناقصات غير ملزمة باعتماد خبراء من الإدارة المعنية، لأن رأي الخبراء غير ملزم لإدارة المناقصات، وتتم الاستعانة بهم على سبيل الاستئناس فقط، من أجل معرفة تفاصيل حول إعداد الصفقة في هذه الإدارة.

- لا يمكن لإدارة المناقصات أن تسير بصفقة وقّع خبراء الإدارة على أنها تنطبق على الشروط التي أعدها الاستشاري وليس مع دفتر الشروط الخاص بالصفقة. فاللجنة التي استعانت بها إدارة المناقصات، أصرت على استعمال عبارة «مطابق مع ما طلبه الاستشاري»، ولما كانت إدارة المناقصات معنية ببيان انطباق الصفقة مع القانون ودفتر الشروط، فإنها لا تستطيع مسايرة الخبراء واعتبار أنّ الصفقة قانونية إذا توافقت فقط مع ما يطلبه الاستشاري.

- إن إدارة المناقصات لا تستطيع مسايرة الوزارة ولا خبرائها لناحية قبول عرض غير مستوفٍ الشروط الإدارية والفنية وقد جرى الاستعانة باستشاري لتعديل دفتر الشروط من أجل قبول عرضه فقط. ذلك أن تجمع الشركات العارضة التي زعم خبراء الإدارة أن عرضها مقبول، لا تملك الباخرة ولا التجهيزات، حيث اكتفت بتقديم مذكرة تفاهم بأن شركة Tersan تتعهد بتقديم باخرة خلال تسعة أشهر وشركة Siemens التي تعهدت للشركة العارضة بتقديم التجهيزات، مع العلم أن كلا الشركتين ليستا طرفاً في تجمع الشركات المشتركة في المنافسة. فهل يجوز قبول عرض بالاستناد إلى ورقة بيته وبين طرف ثالث وهل نعيد تجربة صفقة النفايات الصلبة عندما قبل مجلس الإنماء والإعمار ملف عرض بالاستناد إلى وثائق تبين لاحقاً أنها حبر على ورق؟

إن هذه المخالفة لا يمكن تجاوزها، ولا يمكن تخفيف الوطأة والقول إن العرض كان يحتاج إلى ورقة ليصبح مقبولاً، فالسألة ليست أوراًفاً وإنما كفاءة وقدرة التعاقد

# واقفة»

والتعليم»، وهما «هتان كبيران يعاني منهما أي مواطن لبناني، وبالتالي تأمينهما للقاضي يوفر له راحة بال. فكيف يمكن لقاضٍ النظر في قضايا ناس وهو غير قادر على تأمين احتياجاته واحتياجات عائلته»؟ أما النقطة الثانية فتلك التي «لم نراع الفصل بين الأنظمة الراعية لعمل القضاة عن الأنظمة الراعية للموظفين وهم يخضعون للهرمية الإدارية». لذا تعتبر المصادر أن ما حصل في السلسلة وقانون الضرائب المقر أخيراً هو «مخالفة لجهة المساواة بين القاضي والموظف الإداري» بعد أن «أصبحت رواتب القضاة تعادل رواتب الموظفين من الفئة الأولى والثانية».

المشاورات بين مجلس القضاء الأعلى والسلطة السياسية لا تتوقف. وقد عقد أكثر من اجتماع للتوصل إلى حلّ يعالج «الحرق الذي حصل». وبحسب المعلومات «حاولت بعض الجهات الفصل بين ما يتعلق بصندوق التعاضد، ومسألة الرواتب، بحيث تتم معالجة مسألة صندوق التعاضد من خلال اقتراح داخل مجلس النواب تشطب وفقه كل ما يتعلق بالقضاة في قانون سلسلة الرتب والرواتب الخاصة بالموظفين، ومن ثمّ النظر في مسألة الرواتب وسلسلة القضاة في ما بعد داخل الحكومة، عبر مشروع قانون يُمن أن يأخذ وقتاً طويلاً». غير أن «تمسك المجلس الأعلى برأيه أدى إلى التوافق حول السير بهما معاً».

«اعتكاف القضاة مستمر، والعدلية رح تضل واقفة» بحسب المصادر، التي أشارت إلى أن «رئيس مجلس النواب نبيه بري طلب إلى وفد المجلس الحصول على ضوء أخضر من الحكومة، للسير في اقتراح التعديل في القانون». وبالتالي سيكون «موقف الرئيس الحريري اليوم الإثنين، إما خطوة لضمان استقلالية القضاء وتعزيز مكانة هذه الاستقلالية كاولوية اجتماعية تؤدي إلى تراجع مجلس القضاء عن قرار الاعتكاف، وإما دفعه إلى التصعيد».

الإبجارات والعقارات، حتى جلسات قضاء العجلة، تؤجل إلى ما بعد العطلة باستثناء حالات طارئة. العطلة لا تشمل الموقوفين وجلسات التحقيق، لكن الاعتكاف شملهما لأن القضاة المناوبين معتكفون عن العمل. أولئك الذين لم يعتكفوا بسبب عرقلة التشكيلات القضائية منذ سنوات. ماذا يقولون عن الضرر اللاحق بالمواطنين؟

«القضاة ضحايا كما المواطنون بسبب أداء السلطة التشريعية التي توافق على هدر الأموال من جهة وتسرق حقوق القضاة الذين ينتجون أضعاف ما ينتج النواب من جهة أخرى» قال أحد القضاة، مقرأ في حديثه إلى «الأخبار»، بالظلم اللاحق بالمواطنين وبالتسبب بزيادة الفتان وشرعية الغاب.